

بيان صحفي

بيروت، في 29 ايلول/ سبتمبر 2011

عديم الجنسية ليس عديم الوجود

طاولة مستديرة حول عديمي الجنسية في لبنان

خرجت من لقاء حول طاولة مستديرة مغلقة ضمت قضاة، وممثلون عن المديرية العامة للأحوال الشخصية وعن وزارة العدل – هيئة التشريع والاستشارات ووزارة الشؤون الاجتماعية والمديرية العامة للأمن العام ومنظمات الأمم المتحدة المعنية بموضوع عديمي الجنسية وخبراء وناشطون في هذا المجال توصيات لحل ظاهرة عديمي الجنسية بامر الواقع في لبنان، واهمها:

- دراسة الثغرات في القوانين وكيفية معالجتها واعادة النظر في بعضها بما فيها قوانين قيد الاحوال الشخصية والقوانين التي ترعى الجنسية وذلك بهدف تسهيل امكانية الحد من انعدام الجنسية
 - تحديد الثغرات في الممارسة الادارية التي تؤدي الى حالات انعدام جنسية والعمل على معالجتها.
 - تحديد العقوبات التي تؤدي الى عدم تسجيل الولادات وتلك التي تحول دون لجوء الاهل الذين اهلوا تسجيل اولادهم خلال المهل الى القضاء لقيد المولود، والبحث في الطرق الملائمة لتخطيها
 - تنظيم حملة توعية وطنية على اهمية تسجيل كل الولادات
 - مسح عدد عديمي الجنسية ومكتوم بالقيد لمعرفة اعدادهم وفئاتهم واسباب وضعهم هذا.
 - العمل على ايجاد اتفاق على المفاهيم والتعريفات
- واتفق المجتمعون على تشكيل لجنة فيما بينهم لمتابعة استكمال النقاش في هذه المسألة والعمل على توضيح المفاهيم الاساسية ومتابعة تنفيذ التوصيات وبحث الاشكاليات ذات العلاقة التي لم تناقش، كالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لعديمي الجنسية.

وقد اعربت منظمات الامم المتحدة المعنية عن استعدادها للعمل مع الجهات المحلية كافة ودعمها من اجل السير قدما في تنفيذ هذه التوصيات.

وكان هذا بنتيجة لقاء نظّمته جمعية رواد فرونتيرز يوم 29 أيلول 2011 في بيت الأمم المتحدة، بالتعاون مع المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب المفوض السامي لحقوق الانسان.

وكانت اهم الاشكاليات التي دار النقاش حولها فيه وجود عدد من اللبنانيين الذين لا يحملون الجنسية بفعل الواقع رغم أنهم بموجب القانون مؤهلون لهذه الجنسية، إضافة إلى وجود فئات "قيد الدرس" وفئات من الأشخاص الذين لا يحملون أي جنسية في لبنان، ومدى قدرة القوانين والأنظمة اللبنانية النافذة حاليا على الحد من انعدام الجنسية بفعل الواقع في لبنان ومنع ظهور حالات جديدة من انعدام الجنسية، إضافة إلى الحاجة إلى تطوير بعض أحكام القوانين اللبنانية التي ترعى الجنسية باتجاه العمل على الحد من انعدامها.

كما ناقشوا عدم وجود اطار قانوني يحمي وينظم عديمي الجنسية اليوم كي لا يعيشوا في الظل والذل ويكونوا نكرة بدون اي حقوق او واجبات.

هذا اللقاء كان الاول من نوعه من حيث طرح اشكالية عديمي الجنسية وخلق حوار حولها مع المسؤولين والجهات القضائية والمتخصصين المحليين والدوليين.